

شرح أصول الكافي

[42] والخيبة والخسران، ودليل حصر الناس في الثلاثة أن الناس إما ضال عن دين الحق خارج عنه أو لا، والثاني إما عالم على هدى من الله تعالى مؤيد من عنده محفوظ عن الخطأ أو لا، فالأول هو القسم الثاني ورؤساؤهم الثلاثة المنتحلون للخلافة، والثاني هو القسم الأول، وهم الأئمة المعصومون ورئيسهم علي بن أبي طالب (عليه السلام)، والثالث هو القسم الثالث وهم شيعتهم رضوان الله عليهم، والشيعه كلهم متعلمون على تفاوت درجاتهم في التعلم، لأنهم لما كانوا ثابتين في دين الحق سالكين فيما سلكه ذلك العالم لا محالة يكونون متعلمين مهتدين بهداه محبين له، وبما ذكرنا يندفع ما يقال من أن هاهنا قسما رابعا وهو الجاهل الغافل الذي ليس بضال ولا متعلم، لأن هذا القسم لما لم يكن ضالا كان تابعا لذلك العالم متعلما منه في الدين ولو بواسطة ومحبا له، والرجل مع من أحبه، كما يشعر به الحديث الآتي، ولو فرض أنه ليس بمتعلم فنقول: لعله خارج عن المقسم لجواز أن يراد بالناس المقسم الناس المنتسبون إلى العلم. ويؤيده تقييد الجاهل في القسم الثاني بكونه مدعيا للعلم فإنه يفيد خروج الجاهل بالجهل البسيط الذي لا ينتسب إلى العلم، وتقييد الأول والثالث بالعلم فعلم من ذلك اعتبار العلم في المقسم، وأما الجواب بأن هذا القسم خارج عن المقسم باعتبار أن المراد بالناس من له قوة تحصيل العلم وقدرة الارتقاء إلى درجة الكمال لا أعم منه، وممن هو من أهل الضرر والزمانة فليس بشئ، لأن كون هذا القسم مطلقا من أهل الضرر والزمانة الموجب لسقوط التكليف بالتعلم ممنوع، كيف وأكثر الجهال لهم قوة وقدرة على تحصيل العلم والكمال؟ * الأصل: 2 - الحسين بن محمد الأشعري، عن معلى بن محمد، عن الحسن بن علي الوشاء، عن أحمد بن عائد، عن أبي خديجة سالم بن مكرم، عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: " الناس ثلاثة: عالم ومتعلم وغثاء ". * الشرح: (الحسين بن محمد الأشعري، عن معلى بن محمد، عن الحسن بن علي الوشاء، عن أحمد بن عائد) بالذال المعجمة ثقة. (عن أبي خديجة سالم بن مكرم) قد اختلفت الأقوال فيه، قال سيد الحكماء: والأرجح عندي فيه الصلاح، كما رواه الكشي والثقة كما حكم به الشيخ في موضع وإن لم يكن الثقة مرتين كما نص عليه النجاشي وقطع به. (عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال: الناس ثلاثة: عالم) مالك للحقيقة الإنسانية بالفعل، وهي الوصول إلى